

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز الجذب للاستشارات الاقتصادية والمالية

المؤتمر الرابع للمسئولية الاجتماعية

في الفترة (١٢-١٣ مارس) ٢٠١٤م

قاعة الصداقة - الخرطوم

ورقة : ملامح خارطة الطريق لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية

إعداد وتقديم :

بروف. عباس كورينا - الأمين العام للتخطيط الإستراتيجي

د. رضا علي سعيد - مدير الإدارة العامة للبرامج الاجتماعية

مقرر اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية

المقدمة :

يعتبر العمل الإجتماعي من أهم المجالات التي تعتمد عليها الدول في خدمة المجتمع ويشكل قطاعاً حيوياً له تأثيره على التنمية الإجتماعية للدول ويفرض نفسه في عالمنا المعاصر.

من المتعارف عليه أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن إن تقتصر على الجهود الحكومية لذا مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات (corporate Social responsibility (CSR) يستخدم أحياناً مرادفاً لإسهام رجال الأعمال في التنمية المستدامة ، كما أن عدداً كبير من قضايا التنمية الرئيسية هي بمثابة أسس جوهرية لأجندة المسؤولية الإجتماعية الدولية والتي تتضمن العمل وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والقضاء على الفقر والتأثير على البيئة .

وإذا كان الربح هدفاً أساسياً للشركات الخاصة ما دامت تمارس نشاطها وفقاً للاس الإقتصادية وهو وسيلة لبقاء الشركات في مجال النشاط إلا أن هذا الهدف لم يعد الوحيد لها . حيث ظهرت وظيفة أخرى للشركات هي وظيفة المسؤولية الإجتماعية والتي تتمثل في الإهتمام بالجوانب الإجتماعية مثل العاملين والمستهلكين والمجتمع بصفه عامة .

- إن شمولية المفهوم الإسلامي للعمل الإجتماعي والخيري يستوعب كافة النشاطات الإجتماعية والإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع .

- وعلى مستوى التطبيق الفعلي للمسؤولية الإجتماعية فقد تجلت أروع صورها في الوقف الإسلامي الذي يعد من أسمى الأنظمة الإقتصادية التي أسهمت في بناء المجتمعات الإسلامية على مر العصور - وكان الوقف من أهم وسائل التقدم العلمي والفكري والثقافي للبلاد الإسلامية .

- على المستوى الوطني أخذ العمل الإجتماعي في السودان مكانته وتنوعت مجالاته وأصبح هنالك أهداف ترتبط بأداء المسؤولية الإجتماعية إلا أن الوعي بهذه المسؤولية والمستوى المطلوب من التميز لم يتحقق بالشكل الذي يرتفع فيه مستوى المشاركين بالدولة التي تلبى كافة الإحتياجات .

- ولأن القطاع الخاص يشكل قطاعاً حيويًا في المجتمع ومناطق به المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة أن الدور الاقتصادي للقطاع الخاص قد أصبح من عناصر نجاحه أداء الدور الاجتماعي والإسهام بفاعلية في تلبية إحتياجات فئات المجتمع .

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية :

تعرف المسؤولية لغة: المسئوليةُ : (حالٌ أو صفةٌ مَنْ يُسألُ عن أمرٍ تقع عليه تبعتهُ) .

أما اصطلاحاً: فقد عرفها الشافعي بأنها الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية من كلفه الله به من أمور تتعلق بدينه ودينه فإن وفي ما عليه من الرعاية حصل له العقاب .

ما يكون به الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها .

تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات :

ثمة تعريفات أو جهات نظر متباينة لـ (المسؤولية الاجتماعية للشركات) وفي تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات.

ومن المنفق عليه أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بشركات خيرية ، ولا بد هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد.

تعريف الموسوعة الحرة

هو مفهوم تبلور بخصوص المنظمات التي تشجع على النظر في مصالح المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطه المنظمة على الزبائن والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة في جميع جوانب عملياتها. هذا الالتزام يعتبر التزامات قانونيه ملزمة بالامتثال لأحكام التشريعات وترى المنظمات طوعا اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل. وهي المشاركة المنظمة والمستدامة من الشركات في التنمية والتطوير الشامل للمجتمعات في مسارات متعددة وبجهد متساو قدر الإمكان.

* ثانياً: خارطة تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بالولايات :

الخطوة الأولى : كانت اعداد وثيقة الاستراتيجية القومية للمسؤولية الاجتماعية .

- تم عرض الوثيقة على مجموعة كبيرة من الخبراء والمختصين والمستهدفين من الشركات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم خدمات المسؤولية الاجتماعية .

- تم تقديم الإستبيان في الإجتماع الأول - والثاني للمدراء العاملين بوزارات الشؤون الإجتماعية بالولايات ٢- ٣ مايو و ١١/١٢/٢٠١٢م بهدف التعرف على القضايا الملحة والمشروعات في مجال المسؤولية الاجتماعية والتي تعطي مؤشرات تفيد في انتخاب البرامج والمشروعات التي تتماشى مع أولويات الولايات المختلفة .

- تم جمع البيانات والمعلومات في كل الولايات عدا ولايات (الشمالية - النيل الأبيض - غرب كردفان - جنوب دارفور) .

- احتوى الاستبيان على (٢٢) سؤالاً يعطى المعلومات المطلوبة (أهم المشروعات الملحة - الشركات المتواجدة - الآليات إلخ) .

بتحليل الإستبيان تم الحصول على المعلومات الآتية :-

١. أهم المجالات التي أوردتها الولايات للأعوام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م :-

- مجال كفالة اليتامى والأرامل .

- مجال الدعم الإجتماعي للفقراء

- مجال التأمين الصحي .

- مجال تنمية المرأة الريفية .

- ولكن لم تتضمن مقترحات الولايات :
- مجال العاملين بهذه الشركات .
- مجال البيئة وحفظ وصيانة الموارد الأساسية
- الخدمات الأساسية في مجال مياه الشرب والتعليم والصحة إقليلاً .
- ٢. مايلى الشركات المتواجدة بالولايات توجد فروع للشركات (الإتصالات - شركات تعمل في مجال الزراعة - السكر - الأسمت - الملاحة - الطيران) .

٣/ أهم القضايا الإجتماعية والملحة الآن :-

- مكافحة الفقر - كفالة اليتامى - التشرذم والنزوح - التمويل للمشروعات الزراعية - دعم الخلاوي العائدين من دولة الجنوب .
- ٤/ تكوين الآليات - الخرطوم - بورتسودان .
- تحت الإنشاء سنار القصارف
- ٥/ التدريب لم يتم عدا الخرطوم .
- ٦/ أهم البرامج ذات الإحتياج :
- دعم المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر ٢٣,٨% كأعلي نسبة - خدمات التأمين الصحي والبرامج التأهيلية وبناء القدرات وكفالة اليتامى ٢١,٤% لكل منها .
- ٧/ بالنسبة للتحديات التي تقابل الولايات في ملف المسؤولية الإجتماعية نقص ثقافة المسؤولية والتوعية بأهميتها ودورها في تنمية المجتمع ٥٤,٢ كأعلي نسبة بالإضافة ألى قلة الكوادر المدربة في المجال ٢٥% .
- ٨/ بالنسبة للتوصيات جاءت التوصية رقم (١) كأعلي نسبة تبني الوزارة الاتحادية لتدشين العمل بالولايات بنسبة ٢٩,١% تم التدريب وإصدار توجيه من الوزارة الاتحادية والتأكيد على دور المسؤولية في التنمية بنسبة متساوية ١٦,٦% .
- هذه المعطيات هي مؤشرات هامة لإنزال العمل للولايات والإسراع في تكوين الآليات الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية وتكثيف التوعية بدورها في التنمية الإجتماعية عموماً .

" مرفق الجداول "

جدول أهم المشروعات للأعوام (٢٠١٢م - ٢٠١٣م)

م	الولاية	أهم القضايا الملحة	المؤسسات والشركات العاملة بالولاية	أهم مشروع / نوع المشروع
	وسط دارفور	تخفيف حدة الفقر - مشروعات تمويلية وتدريب	لا يوجد	لا يوجد
	ولاية الخرطوم	- اليتامى - الاطفال - مجهولي الأبوين - - الباعة المتجولين - المشردين	- شركات الإتصالات - شركات السكر . - شركات تعدين وغيرها .	اليتامى والارامل
	البحر الأحمر	- تخفيف حدة الفقر	- شركة ملاحه . - مشروع شركات الإتصالات	- مشروع الدعم الإجتماعي للأسر الفقيرة - مركز شامل للإعاقة
	النيل الأبيض	التلوث البيئي الناتج من حرق قصب السكر ومخلفات صناعة السكر	- شركة سكر كنانة . - شركة سكر عسلاية . النيل البيض - شركة أسمنت ربك . - شركة زين - شركة سوداني . - شركة MTN للإتصالات	مشروعات إصاحاح البيئة - تخفيف حدة الفقر
	كسلا	اليتامى	- شركة سكر حلفا الجديدة . - شركة زين - شركة	- كفالة يتامى - دعم مباشر للفقراء

		سوداني	- إنشاء مراكز تنسيق الفقر
النيل الأزرق	كفالة اليتامى - مشروعات تخفيف الفقر - مخيمات علاجية - دعم الخلاوى	- شركة زين - شركة سوداني - MTN - الشركة العربية للإستثمار الزراعي .	- مشروع تفعيل العمل الدعوي - إزالة آثار الحركة الشعبية - إستنهاض القيم الإجتماعية
الجزيرة	كفالة اليتامى - الطلاب	شركات الإتصالات (زين ، سوداتل) شركة جياذ .	- كفالة اليتامى - رعاية الطلاب

م	الولاية	أهم القضايا الملحة	المؤسسات والشركات العاملة بالولاية	أهم مشروع / نوع المشروع
	القضارف	البطالة - التمويل الزراعي - اليتامى - الفقر عامة	شركات الإتصال - شركة كوبيلت - شركة ميقات الزراعية - شركة القضارف سنتر - المصارف .	- انشاء معاهد التربية الخاصة - رعاية اليتامى - تنمية المرأة
	شرق دارفور	الفقر وآثاره	- شركة تاركو للطيران - شركة سيقا للغلال - شركة سين للغلال - شركات زيوت - شركات هندسية - زراعية - صمغ عربي .	- مشروع الدعم الإجتماعي للتمويل الأصغر - مشروع تنمية المرأة الريفية
	سنار	العائدين من دولة جنوب السودان - الفقر	- شركة سكر سنار - شركات الإتصالات .	- تنمية المرأة الريفية - تأهيل المعاقين - كفالة يتامى
	نهر النيل	الفقر - اليتامى	- شركات صناعة الأسمنت .	- مراكز تنسيقية إجتماعية - مراكز ثقافة الطفل
	غرب دارفور	الفقر - التشرد والنزوح	- شركات الإتصالات) زين ، شركة سوداني (MTN) .	- مشروع رعاية اليتامى - الأسر البديلة - المشردين

شمال دارفور	الفقر - اليتامى	شركات الإتصالات - شركة سودانير للنقل الجوى - شركة تاركو للطيران - بدر للطيران .	- مشروعات تخفيف حدة الفقر
جنوب كردفان	الأمن - الفقر - التشرذ - بناء القدرات - اليتامى	شركات الاتصالات - شركات البترول .	- مشروعات بناء القدرات
الشمالية	الفقر - مشروعات للتنمية	فروع شركات الإتصالات - مصانع اغذية .	مشروعات تخفيف حدة الفقر بالولاية

جدول رقم (٤) تكوين الآليات لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الإجتماعية

المجموع	تكوين الآليات		
	تحت الإنشاء	لا	نعم
١٥	٢	١٨	٢
%١٠٠	١٣,٣	٧٣,٤	%١٣,٣

يوضح الجدول (٤) تكوين الآليات في الولايات التالية لم يتم إنشاء أو تكوين آليات لتنظيم أعمال المسؤولية الإجتماعية (الخرطوم + البحر الأحمر) تم تكوين آليات للمسؤولية الإجتماعية وتحت الإنشاء في كل من ولاية القضايف وسنار كما تم تفعيل مجالس للأيتام بولاية جنوب كردفان كما ذكر بأن العمل جاري التنفيذ في بعض الولايات .

جدول رقم (٥) التدريب الذي تم بالولاية في مجال المسؤولية الإجتماعية

المجموع	التدريب	
	لا	نعم
١٥	١٤	١
١٠٠	%٩٣,٣	٦,٧

يوضح الجدول رقم (٥) التدريب في مجال المسؤولية الإجتماعية والذي لم يتم الآن الخرطوم فقط .

جدول رقم (٦) يوضح البرامج ذات الإحتياج

%	التكرار	البرامج ذات الإحتياج
٢٣,٨	١٠	دعم المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر
٢١,٤	٩	برنامج خدمات تأمين صحي
٢١,٤	٩	برامج تأهيلية وبناء قدرات
١٦,٧	٧	تأهيل نفسي وإجتماعي
٧,٨	٢	برامج إعلامية و توعوية
٢١,٤	٩	كفالة يتامى وأرامل
٢,١	١	تأهيل فاقد تربوي

دعم المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر حازت على أعلى نسبة في البرامج ذات الإحتياج في إطار المسؤولية الإجتماعية بنسبة ٢٣,٨ ثم خدمات التأمين الصحي .

جدول رقم (٧) يوضح التحديات بالنسبة للمسؤولية الإجتماعية :-

%	التكرار	التحديات
٥٤,٢	١٣	خفض الثقافة والتوعية بالمسؤولية الإجتماعية

٢٥	٦	قلة الكوادر المدربة
٢٠	٥	عدم تجاوب القطاع الخاص بالولاية

نلاحظ من الجدول رقم (٧) في مقدمة التحديات ثقافة المسؤولية الإجتماعية بالولاية كأعلى نسبة ٥٤,٢%

جدول رقم (٨) التوصيات :-

التوصية	التكرار	%
تبنى الوزارة لتوطين العمل ضربة البداية بالولاية	٧	٢٩,١
تدريب الكوادر	٤	١٦,٦
قيام الآليات بالولاية	٣	١٢,٥
إصدار توصية مع الوزارة الإتحادية	٤	١٦,٦
التأكيد على دور المسؤولية في تنمية المجتمع	٤	١٦,٤
زيارات لتأسيس العمل بالولايات	٢	٨,٣

أهم التوصيات التي ذكرت من المدراء العاميين هي أن تتبنى الوزارة تدشين العمل وضربة البداية بالولاية بنسبة ٢٩,١ ثم يلي ذلك التدريب للكوادر

وإصدار توصية من الوزارة والتأكيد على دور المسؤولية في تنمية المجتمع بنسبة ١٦,٤% لكل منها .

وفي الختام نرى أن العالم يشهد الآن بلوره جادة لمفهوم المسؤولية الإجتماعية يعتمد على واقع توزيع الأدوار القائم حالياً بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بحيث يكون الدور المحورى للأداء الفعلى للمسؤولية الإجتماعية يقع على عاتق القطاع الخاص لذا يجب قيام الآليات القادرة على التنسيق وإنفاذ برامج المسؤولية الإجتماعية .

والسعى من الآن لإعداد مقترح خارطة كل ولاية وأولوياتها في مجال المسؤولية الإجتماعية لتكون بداية تساعد الوزارة والخبراء الذين سيكلفون بإعداد خارطة المسؤولية الإجتماعية بالولاية .

المرتكزات التي ستبنى عليها المسؤولية الإجتماعية :

حفظ حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون :

- دعم الخدمات الأساسية .

- عدم الحرمان من الحقوق الأساسية .

- احترام سيادة القانون باحترام العقود المبرمة .

تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :

- توفير فرص عمل لأبناء المنطقة .

- اتباع الشفافية في تعيين العاملين وتطبيق المعايير المهنية في تولى المسؤوليات .

- حفظ حرية اختياري العلاقات والاعتراف الفعلي بحق إبرام العقود والصفقات الجماعية .

- التأمين صحياً وإجتماعياً على العاملين وأسرههم بصناديق التأمين الصحي والتأمين الإجتماعي .

- عدم عمالة الاطفال .

- القضاء على التمييز في الوظائف والمهن .

- تحقيق الرضا الوظيفي بالغاء التمييز في الوظائف والمهن .
- عدالة نظام الأجور وشروط الخدمة .
- توفير متطلبات الأمن والسلامة .
- المعاملة العادلة .
- تزويد العاملين بالمهارات والمفاهيم الضرورية .
- إعادة التدريب والتأهيل .
- حفظ البيئة وتنمية الموارد :
- اتخاذ الاجراءات الوقائية نتيجة لنشاط المؤسسة .
- تطوير وتوطين التقنيات الصديقة للبيئة .
- حماية البيئة من المخلفات الضارة أو الاشعاعات وعدم تعريضها للتلوث .
- تلبية متطلبات المحافظة على البيئة .
- الحماية من الكوارث والازمات الطارئة .
- مكافحة الفساد :
- الالتزام بسداد الضرائب الحكومية و دفع مال الزكاة للديوان .
- محاربة الإبتزاز والرشوة .
- الجودة في السلع والبعد عن الغش .
- التعامل بالسعر العادل والمناسب .
- توفير المعلومات للمستهلك قبل وبعد الشراء .
- السياسات :

- تعاضم دور المسؤولية الاجتماعية للشركات بعد تطبيق سياسة الخصخصة وإحلال القطاع الخاص مكان القطاع العام الذي لم يكن يستهدف الربحية . وأن تكون المسؤولية الاجتماعية هدفاً أساسياً ضمن أهدافها الاستراتيجية بما يحقق الحد من الفقر ومساعدة الأسر الضعيفة ، وتنمية الموارد وحفظها من التبيد والهدر والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة .

- إعداد ومراجعة دراسات الجدوى للمؤسسات بما يضمن شمولها للجدوى الاقتصادية والاجتماعية وحساب التكاليف والمنافع الاجتماعية للسلعة أو الخدمة المقدمة .

- بناء حوار ما بين المؤسسة المعنية وقطاعات وشرائح المجتمع والتي تشمل المؤثرين والمتأثرين بعمل المؤسسة والعاملين والزبائن والمستفيدين منها والممولين وقادة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والشرائح الاجتماعية الضعيفة لتحديد وتحليل تطلعات أصحاب المصلحة . وتبني برامج فعّالة تأخذ في الإعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه .

- ضرورة أن تأخذ المؤسسة في اعتبارها مجموعة العوامل المستقبلية التي يمكن أن يكون لها دور إيجابي في أعمالها ، مثل دعم البحوث في مجالات تحقيق الجودة الانتاجية التي تساعد في تطوير أعمالها .

- رفع قدرات المؤسسات بما يمكن من تهيئة بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية والبيئية بما يزيد من قدراتها التنافسية ويعزز عناصر استمراريتها .

- إلزام الشركات بالتبليغ عن المسائل الاجتماعية والبيئية السالبة .

- سن القوانين والتشريعات المنظمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات .

- وضع مواصفة محلية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية استناداً على المواصفة العالمية للمسؤولية الاجتماعية .

- تبادل الالتزامات والأداء والمعلومات .

- تحديد المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية .
- دمج وتعزيز السلوك المسئول اجتماعياً وتنظيم ممارسة المسئولية الاجتماعية في المؤسسة بأسرها كجزء لا يتجزأ من سياساتها العامة .
- الدور الكبير في حل قضايا المستهلك .
- نشر الوعي والتدريب في مجال المسئولية الاجتماعية .
- توفير الاستشارة والتوعية بالمعايير والاتفاقيات والمبادرات الدولية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية .
- عقد المؤتمرات والندوات التي يتم التركيز على تحقيق التنمية المستدامة والتنمية المجتمعية فيها على دور المؤسسة فيها .